

نص مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز لإصلاح الوضع العربي

الإصلاح الذاتي المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية



الأمير عبد الله بقرأ وثيقة في جلسة القمة امس (أ.غ.ب)

شرم الشيخ: «الشرق الأوسط»

تنشر «الشرق الأوسط» نص مبادرة الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي لاصلاح الوضع العربي التي تم توزيعها على القمة العربية امس قبل ان يعلن الامير عبد الله تأجيلها حتى يترك الوقت الكافي للقادة العرب للنظر والتشاور حولها، وعرضها على القمة القادمة ليتفرغ القادة العرب لبحث القضايا العاجلة حول العراق وفلسطين. وفيما يلي نص المبادرة:

«ان مجلس الجامعة على مستوى القمة:

بعد أن استعرض الوضع العربي الراهن، وما لاحظته من مجريات الأمور وتطوراتها على الساحة العربية، والتي تعكس عجزا وترددا، شجع على التهجم على الأمة العربية، وإلحاق الضرر بمصالحها المشروعة.

وإذ يؤمن بأن الوقت حان لبعث اليقظة في نفوس الأمة، وشحن الهمم للبرهنة على مقدرة العرب، وتصميمهم على إثبات حيوية أمتهم وقدرتها على مجابهة التحديات والمخاطر التي تحملها التطورات الراهنة، وتداعياتها المتسارعة، والعمل على تغيير الواقع المرير الذي تعيشه الأمة العربية.

وإذ يؤمن كذلك بأن العالم العربي يشكل رافدا مهما في عملية تطوير الحضارة الانسانية في كل جوانبها.

وبعد أن تدارس ما يحتاج إليه العمل العربي المشترك من جدية ومصداقية والتزام بتنفيذ القرارات المتخذة.

يقرر:

أولا:

- 1 - يعاهد القادة شعوبهم على العمل بثبات وعزم من أجل ضمان سيادة الدول العربية، وتقدمها وتطورها، وسلامتها ووحدة أراضيها، وبناء القدرات الدفاعية العربية.
 - 2 - تكليف وزراء الخارجية ببدء صياغة عهد وميثاق عربي جديد، يضمن المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة لشعوب الأمة العربية، ويبني العمل العربي المشترك على أوثق العرى وأقواها، وينظم العلاقات فيما بين الدول العربية، ويوجه العلاقات مع دول العالم أخذاً في الاعتبار المستجدات على الساحة العالمية، وذلك عبر آليات محددة وبرامج واضحة، تكفل التنفيذ لمقررات القمم العربية والمجالس العربية على مختلف مستوياتها، مع الأخذ في الاعتبار كافة عناصر هذا العهد الذي يستهدف إصلاح الوضع العربي.
 - 3 - إن الإصلاح الذاتي داخل الدول العربية هو المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير المشاركة السياسية، وطرح برامج مدروسة لتشجيع الإبداع ورعاية الفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتنامي العولمة، وما تفرضه من تحديات، وبالتطورات المتسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات.
 - 4 - أنه بالرغم من أن الاقتصاد يشكل ركيزة أساسية لمنعة وصلابة الدول، إلا أن ما بذلته الدول العربية حتى الآن على صعيد التعاون الاقتصادي فيما بينها يفتقر إلى الجدية والمصادقية، ومن ثم يقرر وضع خطة عملية تستكمل تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة بشكل نهائي في عام 2005، على أن تكون خالية من جميع الاستثناءات والقيود الإدارية والفنية، والسعي إلى وضع سياسة تجارية مستندة إلى تعريف جمركية موحدة، وصولاً إلى قيام الاتحاد الجمركي العربي في فترة لا تتعدى العشر سنوات تمهيداً لإنشاء السوق العربية المشتركة.
 - 5 - حيث إن أساس التعاون الاقتصادي العربي لا بد وأن يبنى على القواعد الاقتصادية المعمول بها عالمياً، يقرر ضرورة وأهمية دعم القطاع الخاص عبر توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات والمبادرات الخاصة، واستقطاب رؤوس الأموال العربية والدولية، مع الاستفادة المثلى من الموارد البشرية العربية وما تضمه من خبرات وكفاءات.
- ثانياً:
- 6 - تأكيد دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل وطنه المحتل في وجه ما يتعرض له من سياسات البطش والاحتلال والحصار الإسرائيلي.
 - 7 - تأكيد الاستعداد لتحمل العرب واجباتهم في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وموازرة السلطة الفلسطينية.
 - 8 - تجديد تبنينهم لخيار السلام العادل والشامل المرتكز على الحقوق العربية المشروعة، والإعلان عن إصرارهم على السعي لتنفيذ المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت، وذلك مع جميع قوى السلام في العالم باعتبارها السبيل الواضح لتنفيذ السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، والذي لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ويتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشرعية والمعترف بها دولياً في إقامة دولته المستقلة والفاعلة على أرضه المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن عناصر المبادرة العربية للسلام تشكل الحد الأدنى المقبول للدخول في علاقات طبيعية مع إسرائيل، وذلك في إطار القرارات الدولية ذات الصلة وتطبيقاً لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.
- ثالثاً:
- 9 - الرفض القاطع لأي عدوان خارجي ضد أي دولة عربية، والالتزام بحل جميع الخلافات العربية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة بين الدول العربية، والوقوف موقفاً موحداً ضد أي دولة عربية تعادي على دولة عربية أخرى، تحت أي ذريعة أو ظرف، وإنهم في هذا الجهد لا يضمرون العداً لأحد، وإن هدفهم وغايتهم الدفاع عن مصالحهم وتسخير طاقاتهم لخدمة الأمن والسلام الدوليين.

رابعاً:

10 - دعوة كافة الدول والقوى العربية لحشد امكاناتها وقدراتها في سبيل وضع مبادئ وأهداف هذا العهد والهادف الى اصلاح الوضع العربي موضع التنفيذ الجاد والدقيق.

11 - الوقوف بكل حزم لمن يقف في طريق تنفيذ غاية وأهداف هذا القرار.

12 - يبقى هذا العهد ملزما لجميع الدول العربية التي تلتف حوله وتحمل المسؤولية بجدية ودقة.

* عهد وميثاق لإصلاح الوضع العربي

* أولا:

1 - التزام القادة العرب الكامل بهذا الميثاق، ويعاهدون شعوبهم على العمل بثبات وعزم من أجل ضمان سيادة الدول العربية وتقدمها وتطورها، وسلامتها ووحدة أراضيها، وبناء القدرات الدفاعية العربية، مما يضمن المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة لشعوب الأمة العربية، ويبني العمل العربي المشترك على أوثق العرى وأقواها، وينظم العلاقات فيما بين الدول العربية، ويوجه العلاقات مع دول العالم، أخذاً في الاعتبار المستجدات على الساحة العالمية، وذلك عبر آليات محددة وبرامج واضحة، تكفل التنفيذ لمقررات القمم العربية، والمجالس العربية على مختلف مستوياتها، مع الأخذ في الاعتبار كافة عناصر هذا العهد الذي يستهدف إصلاح الوضع العربي.

2 - إن الإصلاح الذاتي داخل الدول العربية هو المنطلق الأساسي لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير المشاركة السياسية، وطرح برامج مدروسة لتشجيع الابداع ورعاية الفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتنامي العولمة، وما تفرضه من تحديات، وما تقتضيه من تطورات متسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات.

3 - ان الاقتصاد يشكل ركيزة أساسية لمنعة وصلابة الدول، إلا ان ما بذلته الدول العربية حتى الآن على صعيد التعاون الاقتصادي فيما بينها يفتقر الى الجدية والمصداقية، ومن ثم يقررون وضع خطة عملية تستكمل تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة بشكل نهائي في عام 2005، على أن تكون خالية من جميع الاستثناءات والقيود الادارية والفنية، والسعي الى وضع سياسة تجارية مستندة الى تعريف جمركية موحدة، وصولاً الى قيام الاتحاد الجمركي العربي في فترة لا تتعدى العشر سنوات تمهيدا لانشاء السوق العربية المشتركة.

4 - ان أساس التعاون الاقتصادي العربي لا بد وأن يبنى على القواعد الاقتصادية المعمول بها عالمياً ولذلك يؤكدون على ضرورة وأهمية دعم القطاع الخاص عبر توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات والمبادرات الخاصة واستقطاب رؤوس الأموال العربية والدولية، مع الاستفادة المثلى من الموارد البشرية العربية وما تضمه من خبرات وكفاءات.

ثانياً:

5 - تأكيد دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل وطنه المحتل في وجه ما يتعرض له من سياسات البطش والاحتلال والحصار الاسرائيلي.

6 - تأكيد الاستعداد لتحمل العرب واجباتهم في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وموازنة السلطة الفلسطينية.

7 - تجديد تبنيهم لخيار السلام العادل والشامل المرتكز على الحقوق العربية المشروعة، والاعلان عن اصرارهم على السعي لتنفيذ المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت، وذلك مع جميع قوى السلام في العالم باعتبارها السبيل الواضح لتنفيذ السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة، والذي لن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشرعية والمعترف بها دولياً في اقامة

دولته المستقلة والفاعلة على أرضه المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، وان عناصر المبادرة العربية للسلام تشكل الحد الأدنى المقبول للدخول في علاقات طبيعية مع اسرائيل، وذلك في إطار القرارات الدولية ذات الصلة وتطبيقا لمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ثالثا:

8 - الرفض القاطع لأي عدوان خارجي ضد أي دولة عربية، والالتزام بحل جميع الخلافات العربية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة بين الدول العربية، والوقوف موقفا موحدا ضد أي دولة عربية تعتدي على دولة عربية أخرى وتحت أي ذريعة أو ظرف، وانهم في هذا الجهد لا يضمرون العداة لأحد، وان هدفهم وغايتهم الدفاع عن مصالحهم وتسخير طاقاتهم لخدمة الأمن والسلام الدوليين.

رابعا:

9 - دعوة كافة الدول والقوى العربية لحشد امكاناتها وقدراتها في سبيل وضع مبادئ وأهداف هذا العهد والهادف الى اصلاح الوضع العربي موضع التنفيذ الجاد والدقيق.

10 - الوقوف بكل حزم لمن يقف في طريق تنفيذ غاية وأهداف هذا القرار.

11 - يبقى هذا العهد ملزما لجميع الدول العربية التي تلتف حوله وتحمل المسؤولية بجدية ودقة.

Like 0

Tweet

مشاركة

طباعة

بريد